مجلة القُلزم

العلمية للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

ISSN: 1858-9839 ردمك

علمية دولية محكمة ربع سنوية

تصدر عن مركز ودراسات حوض البحر الأحمر ـ السودان بالشراكة مع جامعة الحضارة ـ اليمن

في هذا العدد :

- تخصيص تجربة العميل المعززة بالذكاء الاصطناعي كميزة تنافسية مستدامة للصناعة التسويقية

  د. طارق قندوز

- استراتيجيات الاستثمار الاقتصادي للأرشيفات السمعية والبصرية: تلفزيون السودان أنموذجاً (2018-2023م)

  د. أحمد محمد عثمان - د. محمد أحمد الخواض

- المحاسبة القضائية بين النظرية والتطبيق (التجربة السودانية والمصرية أنموذجاً)

  د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد - د. مازن بدرالدين عمر الحاج موسي

العدد 21 - ذو القعدة / ذو الحجة 1445 - يونيو 2024م

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية – السودان

مجلة القُلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

Alqulzum Journal for Economic and Social Studies

الخرطوم: مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر **2024**
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع – السوق العربي الخرطوم – السودان

ردمك: 1858-9839

مجلة القُلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

د. علي قاسم إسماعيل عثمان

رئيس جامعة الحضارة – اليمن

رئيس هيئة التحرير

أ. د. حاتم الصديق محمد أحمد

نائب التحرير

د. عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ. الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم الفني

خالد عثمان أحمد

الهيئة العلمية والإستشارية

- **أ. د. حسن كمال الطاهر** - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
- **د. إيمان أحمد محمد علي** - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
- **د. نجلاء عبد الرحمن وقيع الله بلاص**- جامعة الجزيرة - السودان
- **د. الهام عبد الرحمن إسماعيل**- جامعة الزعيم الأزهري- السودان
- **د. عباس مبارك محمد خلف الله الكنزي** - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
- **د. أميمة محمد السيد أبو الخير** - جامعة الشارقة - الإمارات العربية المتحدة
- **د. أحمد حسن فضل المولى** - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
- **د. عصام السيد بريمة** - جامعة الزعيم الأزهري - السودان
- **د. التاج مختار التاج مختار** - كلية الإمارات للعلوم والتكنولوجيا - السودان
- **د. جلال الدين موسى محمد موره** - جامعة الدلنج- السودان
- **د. عبد التواب عبد الله مهيوب علي** - اليمن
- **د. عبد المنعم عبد العزيز الشيخ الراية** - جامعة عبدالطليف الحمد (مروي التكنولجية) - السودان
- **د. محمد الخير فايت فضل المولى** - جامعة جدة - المملكة العربية السعودية
- **د. إبراهيم إسماعيل علي الناشري** - اليمن
- **د. منيرة محمد ساتي** - جامعة بيشة اللملكة العربية السعودية

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

ترسل الأوراق العلمية على العنوان التالي

هاتف: +249910785855 - +2491215662071

بريد إلكتروني: rsbcrsc@gmail.com

السودان – الخرطوم – السوق العربي

عمارة جي تاون – الطابق الثالث

مركز البحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر

RSBCRSC

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للدراسات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة علمية مُحكمة، تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر بالشراكة مع جامعة الحضارة - اليمن. تهتم المجلة بالبحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة، وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشار إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة، وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات، مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف، البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيرا

وبعد:

القارئ الكريم ،،،

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الحادي والعشرون من مجلة الُقلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع جامعةالحضارة (اليمن).

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد الحادي والعشرون من المجلة بعد أن نجحت المجلة بواسطة هيئتها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها في إصدار عشرون عدداً ، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر والتقدير ،،

هيئة التحرير

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تخصيص تجربة العميل المعززة بالذكاء الاصطناعي كميزة تنافسية مستدامة للصناعة التسويقية د. طارق قندوز	9
استراتيجيات الاستثمار الاقتصادي للأرشيفات السمعية والبصرية: تلفزيون السودان أنموذجاً (2018-2023م) د. أحمد محمد عثمان د. محمد أحمد الخواض	62
المحاسبة القضائية بين النظرية والتطبيق (التجربة السودانية والمصرية أنموذجاً) د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد د. مازن بدرالدين عمر الحاج موسي	82

المحاسبة القضائية بين النظرية والتطبيق
(التجربة السودانية والمصرية أنموذجاً)

د. عبد الرحمن عمر أحمد محمد
أستاذ المحاسبة المشارك
جامعة بحري

د. مازن بدرالدين عمر الحاج موسي
أستاذ المحاسبة المساعد
الكلية الكندية السودانية

المستخلص:

تناولت الدراسة المحاسبة القضائية بين النظرية والتطبيق بالإشارة إلى تجربتي السودان ومصر. هدفت الدراسة الي تناول المحاسبة القضائية، التحري من عمليات الاحتيال وتحديد مقدارها، اجراء التحليل والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات والمعلومات والمنهج الاستنباطي للمقارنة بين التجربتين. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها: يساهم تطبيق المحاسبة القضائية في حل نزاعات القضايا المالية فيما يخص الشراكات السودانية والمصرية. أوصت الدراسة بضرورة الفصل التام بين المحكم للقضايا القانونية والمحاسب القضائي.

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، الفصل التام، القضايا القانونية.

Judicial calculator between theory and practice
(The Sudanese-Egyptian experience is a model)

Dr. Abdelrhman Omer Ahmed Mohamed

Dr.Mazin Badreldin Omer Elhag Musa

Abstract:

The study dealt with judicial accounting between theory and practice by referring to the experiences of Sudan and Egypt. The study aimed to conduct judicial accounting, investigate fraudulent operations and determine their amount , conduct analysis and verify the accuracy of the calculation of the amount of compensation claimed before

the court. the study used the descriptive analytical method to collect data ainformation and the deductive method to compare the twexperiences.The study reached several results including: the application of forensic accounting contributes to resolving disputes in financial cases regarding Sudanese and Egyptian partnerships. the study recommended the necessity of complete separation between the arbitrator for legal cases and the forensic accountant.

Keywords: judicial accounting , complete dismissal , legal issues.

أولاً: الإطار المنهجي:

التمهيد:

هنالك عدة تسميات للمحاسبة القضائية حيث نجد تسمية محاسب قضائي، ومحاسب عدلي، ومحاسب خبير، وخبير مالي، وشاهد خبير، وغيرها، وهي لا تعني جمعها بالضرورة نفس المعني ونري ان مصطلح المحاسب القضائي هو الأدق تعبيرا والاكثر شيوعا لأنه وفي نهاية المطاف تبرز المهمة الرئيسية له بالأداء بشهادته أمام المحكمة أو خارجها مستندا الي خبراته المالية القضية موضوع التحقيق للفصل أو القضاء فيها بصورة عادلة، اذن فالعدالة أو العدلية هوما يفترض ان يختتم به دور المحاسب القضائي. وقد يتخصص المحاسب القضائي بمجال معين كالضريبة أو التأمين أو مشاكل الشركات.

مشكلة الدراسة:

تمحورت مشكلة الدراسة في الاجابة على التساؤلات التالية:

1. هل للمحاسبة القضائية دور في فض النزاعات المالية في المؤسسات المالية والقضائية المختصة؟
2. هل يمكن للمحاسبة القضائية أن تتحري عمليات الاحتيال المالي وتساهم في فض النزاع المالي؟

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتطرق لموضوع من أهم المواضيع الملموسة علمياً (المحاسبة القضائية بين النظرية والتطبيق بالإشارة الي تجربتي(السودان ومصر) اضافة مكتوب حديث للأدبيات العلمية التي تحتاجها المكتبة العربية.

الأهمية العملية:

تكمن الأهمية العملية للدراسة في زيادة المعرفة التطبيقية والاجراءات المتبعة في المحاسبة القضائية.

أهداف الدراسة:

تسعي الدراسة لتحقيق الاهداف التالية:

1. بيان دور المحاسبة القضائية في فض النزاعات المالية في المؤسسات المالية والقضائية المختصة.
2. دراسة تحري المحاسبة القضائية لعمليات الاحتيال والقدرة علي فض النزاع المالي.

منهجية الدراسة:

اتبع الباحثان مجموعة من مناهج البحث علي النحوالتالي:

1. المنهج الوصفي التحليلي: في جمع البيانات والمعلومات وتحليلها.
2. المنهج الاستنباطي: للمقارنة بين تجربتي السودان ومصر في مجال المحاسبة القضائية.

لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولي: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية والتأكد من عمليات الغش والاحتيال المالي.

الفرضية الثانية: هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين المحاسبة القضائية وعملية فض النزاع المالي.

أسباب اختيار الموضوع:

ان من الاسباب الرئيسية لاختيار موضوع الدراسة هو محاولة ايجاد حل للمشاكل العملية والتطبيقية لمجال المحاسبة القضائية في السودان بالإضافة لفائدة موضوع المقارنة بين تجربتي السودان ومصر في هذا المجال

ثانياً: الدراسات السابقة:

دراسة OKPALA (2019م):

المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال المالي في القطاع العام النيجيري.

تناولت هذه الدراسة أهمية المحاسبة الجنائية في مكافحة الاحتيال المالي في القطاع العام النيجيري. يتكون السكان المستهدفون من 338 مشاركا موزعة بين المحاسب العام والمراجع العام للمحاسبين والمحاسبين الممارسين في نيجيريا.

ووزعت نسخ من الاستبيان المنظم علي أفراد السكان وتمت اعادة 229 رداً صحيحاً وتحليلها. توصلت الدراسة الي عدة نتائج منها:

أن المحاسبين المحترفين مدربين في القطاع العام علي التحقيق الجنائي وأوصت الدراسة بأنه ينبغي علي الهيئات المهنية للمحاسبين في تكثيف شهادة المحاسبين القضائيين وتشجيع التدريب علي المحاسبة القضائية القائم علي المعلومات والتكنولوجيا.

دراسة مناهل عزالدين الحاج محمد علي برمي (2020م):

تناولت هذه الدراسة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، هدفت الدراسة الي بيان الفجوات الموجودة في معايير المحاسبة الدولية التي تستخدم أساليب المحاسبة الابداعية وبيان الاجراءات المستخدمة في المحاسبة القضائية للحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي لتحديد المشكلة وصياغة الفرضيات والمنهج الوصفي التحليلي لجمع وتحليل بيانات الدراسة، توصلت الدراسة الي أن اجراءات المحاسبة القضائية تؤثر علي الحد من المحاسبة الابداعية عن طريق ادارة الأرباح، وأوصت الدراسة الاستعانة بالمحاسب القضائي في حل المنازعات ذات الصبغة المالية بدلا من الاستعانة بالقانونيين فقط

يتضح للباحثين بأن هذه الدراسات السابقة تطرقت للمحاسبة القضائية في اطارها النظري والتطبيقي في القطاع العام بشكل محدود بينما الدراسة الحالية تناولت المقارنة بين تجربتي السودان ومصر في المحاسبة القضائية بشقيها النظري والتطبيقي واسترشدت بالتجارب الدولية بشكل أوسع.

دراسة محمد يسري يوسف (2023م):

دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي.

تناولت هذه الدراسة الدور الحيوي الذي تقوم به المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل عصر الرقمنة والتحول الرقمي، وقام الباحث بتحليل وتقييم العديد من الدراسات السابقة في هذا المجال.

توصلت الدراسة الي ان انتشار الفساد ادي الي انهيار العديد من الشركات الكبري في العديد من الدول وكذلك ادي الي انهيار العملة.

أوصت الدراسة بضرورة حث الجهات المعنية علي ضرورة الاسراع في استحداث واعتماد مهنة المحاسبة القضائية كمهنة جديدة ومستقلة عن مهنة المراجعة الخارجية.

ثالثاً: الإطار النظري للمحاسبة القضائية:

3-1. مفهوم المحاسبة القضائية:

عرفت المحاسبة القضائية بأنها حقل من حقول المعرفة تستخدم علم ومهارات المحاسبة والتدقيق والتحقيق من أجل كشف الاضرار الاقتصادية واعداد الآراء في التحقيقات القانونية لدعم عمليات التقاضي والمحاسبة الاستقصائية وهي ليست محاسبة فحسب لأنها تتطلع الي ابعد من الارقام في التعامل مع الواقع مما يتطلب التحليل العلمي والمتعمق لمعطيات قضية ما لتساعد في الكشف عن الاحتيال.

كما عرفت المحاسبة القضائية بأنها عملية الفحص القانوني التي تقدم درجة عالية من التأكد وهي شاملة وكافية وكاملة ويمكن من خلالها الادلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية.

كما عرفها المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين بأنها تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات، والشئون المالية، والاساليب الكمية واجزاء من القانون والبحوث والمهرات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم أدلة الاثبات وتفسير النتائج والتقرير عنها، حيث أن المحاسبة القضائية تؤدي علي شكل شهادة أواستشارة.

من خلال التعريفات السابقة يمكن للباحثان تعريف المحاسبة القضائية بأنها الادلاء بشهادة ا واستشارة مالية في شكل تقرير مالي يؤيد الدعوي القضائية يستند عليه القضاء في اتخاذ القرار المناسب لفض النزاع المالي (1).

3-2. أسباب ودواعي ظهور المحاسبة القضائية:

يعتبر انتشار عمليات الفساد من أهم الأسباب التي أدت الي ظهور المحاسبة القضائية والاهتمام بها، وخاصة بعد انهيار الشركات الكبرى في العديد من الدول نتيجة للفساد مما أدي الي تدهور اقتصاديات هذه الدول وباعتبار ان الاقتصاد جزء من الامن القومي فان تدهور الاقتصاد يشكل تهديد للأمن القومي لهذه الدول.

وفيما يلي يستعرض الباحثان أهم الاسباب التي أدت الي ظهور المحاسبة القضائية والحاجة اليها:

1. استشراء الفساد والغش والحاجة الي وسيلة لمكافحتها والحد منها.
2. سد الحاجة لإكمال دور المراجعة الداخلية والخارجية في اكتشاف الفساد.

3. حاجة القضاء والمحاكم الي خبراء ماليين مختصين لتوفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.

4. عدم وجود تشريع ملزم لأهمية دور المحاسب القانوني في تأييد الدعاوي القضائية

5. حاجة القضاء والجهات الأمنية والرقابية لمعلومات حول المخالفات المالية للحد من تزايد معدلات الفساد والجرائم المالية

3-3. مهام المحاسبة القضائية:

تشارك المحاسبة القضائية بمجموعة واسعة من المهام والتحقيقات والعديد من حالات حماية أصول الشركات والأفراد وأهمها:

1. التحقيقات الجنائية: مثل ملاحقة أموال المجرمين وجميع الأدلة والتحقيق بالنيابة عن قوات الشرطة، ويرتبط هذا ما يسمي بالمحاسبة الاستقصائية

2. حل النزاعات بين الشركاء وغيرهم.

3. حوادث الاصابات الشخصية، لتحديد حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن حوادث السيارات وغيرها.

4. منع عمليات الاحتيال أو الحد منها.

5. الخلافات الزوجية كالبحث عن الأصول المفقودة وأماكنها وتقييمها.

6. . الخسائر التجارية الاقتصادية كالنزاعات المتعلقة بالعقود والعلامات التجارية.

7. الاهمال المهني سوآءا ما يتعلق بخرق مبادئ المحاسبة أو التدقيق المقبولة قبولاً عاماً.

8. الوساطة والتحكيم كدراسة الحلول البديلة قبل اللجوء الي القضاء

9. الخدمات القضائية: دور المحاسب القضائي في المحكمة هو التحقيق في قضايا قانونية تتعلق بمجالين رئيسين هما أولا المساعدة في التحقيق حيث في المحكمة يمكن للمحاسب القضائي ان يكون الشاهد الخبير، وثانيا دعم المقاضاة بمعني القائمة أو المنتظرة حيث يتم تحديد حجم الاضرار التي تتحملها الاطراف المعنية بالنزاع القانوني.

4-3 اجراءات المحاسبة القضائية:

هذه المهمة فريدة من نوعها، وبشكل عام فان اجراءاتها تشمل:

1. الالتقاء بالعميل.
2. تدقيق الصراع لتحديد الأطراف المعنية واللاعبين الاساسيين فيها.
3. التحقيق الاولي.
4. وضع خطة عمل بالأهداف والمنهجية التي تستخدم لحل المشكلة.
5. جمع الادلة وتقييمها للتأكد من صحة المعلومات للإحاطة بالقضية محل التحكيم وقبل الادلاء بالرأي.
6. تحليل الاضرار وقيمتها الحالية.
7. اعداد التقرير النهائي مبينا فيه نطاق التحقيق والمنهج المستخدم والقيود المفروضة علي النطاق والنتائج واراء المحاسب القضائي (2).

مما سبق يتضح للباحثين أن التقرير النهائي للمحاسب القضائي يعتبر دليل اثبات للقضاء لاتخاذ الاجراءات اللازمة في فض النزاعات المالية.

رابعاً: التطبيق العملي للمحاسبة القضائية:

الدراسة الاختبارية:

يتناول هذا الجزء من الورقة البحثية الوقوف علي مدي صحة أو خطأ الفروض التي تعتمد عليها الورقة وذلك لاختبار الاطار المقترح من الباحثان والذي يهدف للمقارنة بين تجربتي السودان ومصر في مجال المحاسبة القضائية فيما يخص النظرية والتطبيق وذلك علي النحو التالي:

4-1: أسلوب الدراسة الاختبارية:

اعتمد الباحثان في اجراء الدراسة الاختبارية علي استخدام المقابلة بشكل رئيسي حيث احتوت المقابلة علي الاستفسارات والتساؤلات والتي تؤدي الاجابة عليها الي توفير المعلومات اللازمة لاختبار فروض البحث، وقد تم تقسيم اسئلة المقابلة الي سؤالين رئيسيين (باستفاضة) بحيث يجاوب السؤال الاول علي الفرضية الاولي للبحث، ويجاوب السؤال الثاني علي الفرضية الثانية للبحث، وقد

تـم صياغـة اسـئلة المقابلـة بحيـث تجـاوب عـلي كل جوانـب الاطـار المقـترح للمحاسـبة القضائيـة التـي تتنـاول الجـزء النظـري للبحـث.

مجتمع الدراسة:

يتمثـل مجتمـع الدراسـة في ثـلاث فئـات تجـاوب عـلي الاسـئلة المطروحـة المتعلقـة بمشـكلة البحـث وهـذه الفئـات هـي:

أ – الفئـة الاولي: وهـي الفئـة المسـئولة في المقـام الاول عـن تقديـم خدمـات المحاسـبة القضائيـة وتتمثـل في مكاتـب المحاسـبة والمراجعـة في السـودان ومـصر.

ب. الفئة الثانية: وهي الفئة المستفيدة من تقديم خدمات المحاسبة القضائية.

ج. الفئة الثالثة: وهي فئة القانونيين (القضاة، المحامون، المحكمون(.

4-2: اختبار مدي صحة الفرضيات:

اظهرت نتائج المقابلة ما يلي:

1. يسـاهم وجـود المراجـع القضـائي ضمـن فريـق عمـل المراجعـة في الحـد مـن الفسـاد المـالي. مـما تؤكـد النتيجـة صحـة الفرضيـة الاولي « هنالـك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين المحاسـبة القضائيـة والتأكـد مـن عمليـات الغـش والاحتيـال المـالي ”
2. يسـاهم تطبيـق المحاسـبة القضائيـة في حـل نزاعـات القضايـا الماليـة فيما يخـص الشراكات السـودانية والمصريـة. مـما تؤكـد النتيجـة صحـة الفرضيـة الثانيـة“ هنالـك علاقـة ذات دلالـة احصائيـة بـين المحاسـبة القضائيـة وعمليـة فـض النـزاع المـالي.“

وهـذه النتائـج تؤكـد مـا سـبق التوصـل اليـه مـن نتائـج اختبـارات الفـروض المختلفـة للبحـث وتؤكـد مكونـات المقارنـة المقترحـة لتطويـر المحاسـبة القضائيـة في السـودان اسـتناداً للتجربـة المصريـة.

4-3 مقابلة عن التجربة السودانية في مجال المحاسبة القضائية:

السؤال الأول للمقابلة « **هل تساعد المحاسبة القضائية في الحد من الفساد المالي في السودان؟**

مـا زالـت تجربـة المحاسـبة القضائيـة في المحاكـم السـودانية بعيـدة عـن تجـارب الـدول الاخـري، فـان البلـدان العربيـة لا ثيـما الـدول الخليجيـة قـد سـبقتنا في هـذا المجـال وتقدمـت علينـا وترجـع اسـباب

التأخر لدينا عن تلك البلدان في الآتي:

1. الاعراف السودانية وطبيعة الانسان السوداني تجمع تميل لحل النزاعات المالية والتجارية ودياً.
2. العادات والتقاليد السائدة في السودان تفضل حل النزاعات ولا سيما التجارية بواسطة لجان الاهالي التي تعرف بالجودية. وفي الغالب ما يتم الالتزام بالقرارات التي تصدر منها.
3. هنالك اعتقاد سائد في المجتمع السوداني بأن طريق المحاكم طريق طويل يحتاج لزمن طويل مما يستدعي تجنبه.

طموحات التجربة السودانية للمحاسبة القضائية:

يمكن ايجاز تجربة السودان فيما يلي:

1. تقوم المحاكم عند الحاجة الاستعانة بمحاسب قانوني ويطلب منه دراسة مستندات الاطراف المتنازعة واعداد تقرير محاسبي يوضح حقوق كل طرف من الاطراف المتنازعة.
2. لا توجد سجلات منتظمة ومحدثة باستمرار بالمحاكم بالمعني الدقيق عن المحاسبين والمراجعين القانونيين.

4-4: مقابلة عن التجربة المصرية في مجال المحاسبة القضائية:

السؤال الثاني: للمقابلة « **هل تساعد المحاسبة القضائية في فض النزاع المالي ؟** "

يستهدف الباحثان التجربة المصرية من خلال استقراء وتحليل الاصدارات المهنية ذات الصلة بالوضع الحالي في البيئة المصرية بشأن مدي الحاجة للمحاسبة والمراجعة القضائية، كما يرتكز الاطار علي التكامل بين عمل المحاسبة والمراجعة القضائية، وعمل مراقبي الحسابات، كمرحلة انتقالية، حتي يتم التأهيل العلمي والعملي لمراقبي الحسابات، لكي يتمكن من القيام بعمل المحاسبة والمراجعة القضائية بصفة مستقلة وهنالك متطلبات ضرورية لتنفيذ ذلك وهي:-

1. تفعيل النصوص التشريعية المصرية لخدمة المحاسبة والمراجعة القضائية.
2. تحليل واقع الممارسة المهنية لخدمة المحاسبة والمراجعة القضائية.
3. فهم الاصدارات المهنية المصرية للمحاسبة والمراجعة القضائية.

4. تحليل حالات الغش والفساد في الشركات وزيادة فعالية المحاسبة والمراجعة القضائية في الحد منها .

وتعتبر المحاسبة القضائية مهنة جديدة نسبيا بالبيئة المصرية ولذلك فانها تتطلب مقومات لنجاحها أهمها:

متطلبات التعليم:

نجد علي صعيد البيئة المصرية غياب كامل لمصطلح المحاسبة القضائية في مفردات المقررات الدراسية علي مستوي المدارس الثانوية التجارية وكليات التجارة والمعاهد (دبلوم مهني، بكالوريوس) بالجامعات المصرية بجمهورية مصر العربي (3).

متطلبات الخبرة والتدريب:

تأتي أهمية التدريب في المساهمة في اعداد وتأهيل وتدريب جيل من الخبراء المحاسبين القضائيين لتمكينهم من تقديم التقارير الفنية الي هيئات التحكيم المكلفة بالفصل في المنازعات التجارية بصورة تتوافق مع متطلبات تقديم الادلة والاثبات حسب المعايير الدولية في اعداد التقارير المحاسبية.

الاستقلالية:

يجب أن يتمتع المحاسب القضائي بالاستقلالية وذلك من خلال وجود نظر له غير متحيزة عند أداء مهامه ويكون ذلك بالحياد في الواقع والمظهر معا

المقومات البيئية:

احد الجوانب المهمة من المتطلبات البيئية تتمثل في المتطلبات القانونية حيث ان هناك قانون رقم 27 لسنة 1994م بإصدار قانون في شأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية بالإضافة الي هناك بعض النصوص الواردة في قانون العقوبات المصري مثل مادة 336 عقوبات.

ويري الباحثان في انه ما لم يكن هنالك تعارض بين المعايير الدولية والمعايير المحلية يطبق التقرير وفقا للمعيار الدولي، أما في حالة التعارض تغلب وجهة نظر المعيار المحلي.

معوقات تطبيق المحاسبة القضائية:

تجدر الإشارة لوجود صعوبات تواجه مهنة المحاسبة القضائية في البيئة المصرية منها:

1. عدم وجود الامكانيات والجهود اللازمة لتدريب وتعليم المحاسبين.
2. اختلاف المهارات المطلوب توافرها في المحاسب القضائي من شخص لآخر.
3. في حالة اضافة الشركات المحاسبية خدمات المحاسبة القضائية لقائمة خدماتها فان ذلك يجعلها تستغرق وقتا اطول حتي يتم جني الثمار من هذا التدريب
4. عدم وجود تدريب رسمي لمهنة المحاسبة القضائية وعدم وجود شهادات مهنية لأداء عملية التقصي عن الغش بالإضافة الي عدم وجود قواعد السلوك المهني أوقانون أخلاق للمهنة أومعايير وارشادات ملزمة تحكم أداء القائمين بعمليات التقصي عن الغش.
5. لا توجد خطط محددة وواضحة لكيفية دمج المحاسبة القضائية في مناهج التعليم العالي بالإضافة الي عدم توافر الموارد البشرية المؤهلة التي يمكنها تدريس المحاسبة القضائية
6. لا يوجد تشريع يحدد واجبات ومسئوليات المحاسب القضائي في كل من المحاكم وفي لجان الاعتراض بدوائر الضرائب، وعدم تطوير عمل الخبير بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية.
7. عدم تسليط الضوء علي أهمية دور المحاسب القضائي ومدي احتياج المنظومة القضائية له.

مقترحات لتحسين بيئة المحاسبة القضائية السودانية:

1. وضع قانون ينظم عمل المحاسب القضائي.
2. تحديد اتعاب المحاسب القضائي من بيوتات خبرة.
3. السعي لتطوير وتحديث الوسائل التكنولوجية ذات الصلة بتطبيق المحاسبة القضائية.
4. حوسبة ارسال واستلام كل المعاملات القضائية ذات الصبغة المالية والرقابة عليها.

مما سبق يري الباحثان ان قطاعات المحاسبة القضائية المطبقة في التجربة المصرية ويجب تطبيقها في بيئة المحاسبة القضائية في السودان هي:

1. المحاسبة الجنائية: فحص الأدلة المالية للنزاعات القانونية.
2. الحراسة القضائية المعينة من قبل المحكمة: ادارة ومحاسبة الاصول في النزاعات القانونية.
3. محاسبة الافلاس: ادارة الشئون المالية في قضايا الافلاس واعداد التقرير عنها
4. .دعم التقاضي: يوفر التحليل المالي وشهادة الخبراء للقضايا القانونية
5. المحاسبة الاستقصائية: تكشف وتوثق الاحتيال المالي أوسوء السلوك.
6. شهادة الشهود الخبراء: تقدم اراء مالية موضوعية وشهادة في المحكمة.
7. تتبع الأصول: تحديد الاصول وتحديد موقعها وتقييمها في النزاعات القانونية
8. ادارة الدعاوي الجماعية: ادارة وتوزيع أموال التسوية.

وتلعب هذه القطاعات دورا حاسماً في ضمان الشفافية والدقة في المسائل المالية المتعلقة بالقضايا القانونية

النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والدراسة التحليلية توصل الباحثان الي النتائج الأتية:

1. لا توجد سجلات رسمية في المحاكم السودانية للمحاسبين القانونيين والقضائيين.
2. يساهم وجود المراجع القضائي ضمن فريق عمل المراجعة في الحد من الفساد المالي.
3. عدم وجود تشريعات مالية وقانونية تلزم مكاتب المراجعة والفرق العاملة باضافة المحاسب اوالمراجع القضائي في تنفيذ أعمال المراجعة.
4. يساهم تطبيق المحاسبة القضائية في حل نزاعات القضايا المالية فيما يخص الشراكات السودانية والمصرية.
5. تتم الاستعانة لمعظم حالات فض النزاعات المالية في المحاكم السودانية بمحكمين قانونيين قد يكون ليس لديهم الخبرة والالمام بالمحاسبة القضائية.
6. للمحاسبة القضائية من واقع التجربة المصرية دور فعال في الحد من الغش والتلاعب في القوائم المالية.

التوصيات:

1. ضرورة الاهتمام بالمحاسبة القضائية وتدريب المتخصصين الماليين علي اكتشاف الغش في القوائم المالية.
2. . تبني التجربة المصرية للمحاسبة القضائية في بيئة المراجعة القضائية السودانية.
3. توظيف مجال المحاسبة القضائية في عملية الكشف عن الجرائم المالية والاقتصادية والتجارية.
4. علي الجامعات والمعاهد العليا والهيئات العلمية والمهنية كنقابة المدققين والمحاسبين بعمل ندوات ومؤتمرات تعريفية بما يخص المقارنة بين التجربة المصرية والسودانية في المحاسبة القضائية.
5. العمل علي معالجة القصور لدي المحاسبين والمراجعين القضائيين والمحامين فيما يخص فض النزاعات بين الاطراف في المحاكم.
6. علي المراكز والهيئات الحكومية التي تمنح درجة محكم الفصل التام بين المحكم للقضايا القانونية والمحاسب القضائي.
7. 7. علي الجامعات والمعاهد العليا ادخال المحاسبة القضائية ضمن مناهجها التعليمية.

المصادر والمراجع:

(1) مناهل عزالدين الحاج محمد علي بري، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، جامعة بحري، كلية الدراسات العليا، ماجستير المحاسبة والتمويل ـ الخرطوم، 0202م.

(2) عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 21، العدد 1، 6102 ـ ص 4-5.

(3) احمد حامد محمود عبد الحليم، نبيل ياسين، عبير عبد الكريم، (1202م)، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح: دراسة تطبيقية مقارنة «، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، العدد الثالث ص 73.

(4) الحاج محمد علي بري، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة المحاسبة الابداعية، جامعة بحري، كلية الدراسات العليا، ماجستير المحاسبة والتمويل ـ الخرطوم،0202م

(5) جمال علي محمد يوسف وآخرون، مقومات ومعوقات تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 33، العدد3، جامعة حلوان، مصر، ص.19.

(6) غاندي البدري – عابدين محمد حسن – سمية عيسي – محمد جادين ككي – احمد عبدالواحد، المحاسبة القضائية، سمنار الدفعة الاولي، ماجستير المحاسبة والتمويل، جامعة بحري، كلية الدراسات العليا، ص 6.

(7) عبد الستار عبد الجبار عيدان الكبيسي، دراسة استقصائية ميدانية عن المحاسبة القضائية من وجهتي نظر القضاء والمحاسب القضائي في الأردن، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، المجلد 21، العدد 1، 6102م، ص4.

(8) محمد يسري يوسف، دور المحاسبة القضائية في مكافحة الفساد في ظل التحول الرقمي، أكاديمية السادات للعلوم الادارية، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، مجلة البحوث الادارية، المجلد الحادي والأربعون، العدد الرابع، أكتوبر 3202م، ص 2-4.

(9) مناهـل عزالديـن الحـاج محمـد عـلي بـري، دور المحاسـبة القضائيـة في الحـد مـن ممارسـة المحاسـبة الابداعيـة، جامعـة بحـري، كليـة الدراسـات العليـا، ماجسـتير المحاسـبة والتمويـل ـ الخرطـوم، 0202م.

(01) محمـد حسـن – سـمية عيـسي – محمـد جاديـن ككي – احمـد عبدالواحـد، المحاسـبة القضائيـة، سـمنار الدفعـة الاولي، ماجسـتير المحاسـبة والتمويـل، جامعـة بحـري، كليـة الدراسـات العليـا، ص6.

(11) lanoitces ssorca :lortnoc duarf laicnanfi dna gnitnuocca cisneroF , (9102) alapkO -sevni duarf dna gnitnuocca cisnerof fo lanruoj , rotces cilbuP nairegiN fo sisylana .85 – 84 (1) 4 , (IFAFJ) noitagit

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribuation

ISSN: 1858-9839 ردمك